قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
8 ديسمبر 2019

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة
(RCCM 2.0)

مشروع القرار الأولي

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الجمعيات الوطنية

جنيف في يوليو 2019

مشروع القرار الأولي

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

(RCCM 2.0)

إن مجلس المندوبين،

إذ يدرك زيادة مطالبة الجهات الإنسانية بأن تستجيب بقدر أكبر من الفعالية وعلى نطاق أوسع لحالات الطوارئ التي تزداد تعقيدا وحجما،

وإذ يدرك استمرار التنافس ضمن قطاع العمل الإنساني، الذي لا تنجُ منه الحركة،

وإذ يؤكد ضرورة جعل الحركة شبكة إنسانية رائدة، حسنة التنسيق وفعالة من حيث التكلفة، تضمن في كل الأوقات أفضل تعاون وتكامل ممكنين بين عمليات الاستجابة المحلية والدولية وما يرتبط بها من أنشطة تأهب،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة تمكن الحركة من تكثيف عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ المتوسطة الأجل والواسعة النطاق وتنفيذها بشكل متسق وقياسها من أجل تعظيم الدعم الجماعي لكل المستضعفين والمنكوبين من أشخاص ومجتمعات محلية،

وإذ يذّكر والقرار رقم 1 الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة 2015، والقرار رقم 1 الذي اعتمده مجلس المندوبين في سنة 2017، بالقرار رقم 4 الذي اعتمده مجلس المندوبين في 2013، حيث كلّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، بمواصلة عملها المشترك في مجال تعزيز التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة (القرارات CD/13/R4, CD/15/R1 وCD/17/R)

وإذ يذّكر أيضا بالقرار رقم 6 الذي اعتمده مجلس المندوبين في 1997 معتمدا "الاتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (اتفاق إشبيلية)، والقرار رقم 8 لمجلس المندوبين المنعقد في 2005، حيث اعتمد "التدابير التكميلية لتحسين تنفيذ اتفاق إشبيلية"، وتقارير المتابعة بوصفها أسس التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة،

وإذ يلاحظ مع التقدير التحسينات المستمرة والفعلية في التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، بالإضافة إلى تغيّر العقليات منذ اجتماع مجلس المندوبين في سنة 2013، *وإذ يشكر* جميع مكونات الحركة المعنية على دعمها ومساهمتها المستمرين والفعليين،

وإذ يشيد بالتقرير عن تنفيذ آخر قرار اعتمده مجلس المندوبين عن التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة (CD/17/R1) وأهم استنتاجاته المرفقة بهذا القرار، *وإذ يعترف* بفائدة دراسة أساليب جديدة واختبارها وتقييمها بطريقة انتقادية، كما جرى بخصوص توجيه النداء الدولي الواحد لجمع التبرعات، في ظل روح العمل المشترك،

وإذ يدرك أنه إذا أُريد تنسيق عمليات الحركة بكفاءة (على الرغم من التحسينات المستمرة لم يبلغ التنسيق أوجه)، يجب الاستناد إلى شواهد والسعي إلى فهم الظروف التي تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي في أثر استجابات الحركة وفعاليتها من حيث التكلفة،

وإذ يُقر بالحاجة إلى مواصلة العمل في بعض المجالات التي ينبغي تغييرها جذريا مثل تحقيق توافقية النظم، حيث تتطلب تلك المجالات التزاما مستمرا طويل الأجل، إلى جانب استكشاف مجالات عمل إضافية بالنظر إلى زيادة أهمية اعتماد نظم مرنة ومترابطة من أجل تحقيق التكامل في العمليات وضمان استعداد الحركة للاستجابة للاحتياجات في المستقبل،

وإذ يعترف بأنه لتحقيق كامل إمكانيات عملية التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، يجب أن تنتقل إلى مرحلة عليا من حيث الأثر والنطاق، ويجب أن يواصل التركيز على الأنشطة التشغيلية البحتة وأن يواصل ترويج وتشجيع العقلية الصحيحة في كل الظروف، ويلزمه زخم جديد مصحوب بالتزام واستثمار متزايدين من قبل جميع مكونات الحركة.

يقرر مجلس المندوبين الآتي:

1- يرحب بالتقرير والتوصيات بأن تنفيذ قرار مجلس المندوبين لسنة 2017 حول التعاون والتنسيق بين مكونات الحركة الذي يلخص أهم استنتاجات التقرير. (تجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة ستُعمّق بعد نشر التقرير في يوليو 2019)
2- يوافق على اقتراح إعادة تسمية المبادرة "تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم 2(RCCM 2.0) بما يعكس استمرارية العملية حتى الآن والعزم أيضا على النهوض بالمبادرة وحفزها من جديد،
3- يوافق على أولويات تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة التي تم تشخيصها في التقرير الذي يرمي إلى تحسين قدرة الحركة على تقديم استجابات فعالة وتكميلية في حالات الطوارئ المتوسطة والواسعة النطاق، وتركيز النقاشات المواضيعية على الجوانب التالية:
أ) ضمان الاستخدام الفعال والحسن التنسيق لمسؤوليات كل مكون دعما لتنفيذ العمليات والتأثير في الجهات المعنية على كل المستويات.
ب) زيادة حصة التمويل لعمليات الحركة وإبرازها عن طريق ضمان جمع البيانات وإدارتها بشكل متسق في الحركة بأسرها، بالإضافة إلى توفير معلومات ملائمة للجهات المعنية الداخلية والخارجية عن بصمة الحركة في الوقت المناسب.
ج) مواصلة تطوير مفهوم توافقية النظم لضمان دعم العمليات بيسر ومرونة.
د) تقييم القدرات التكميلية وجودتها لضمان تنفيذ العمليات بالاستعانة بالكفاءات المناسبة والفعالة، بما في ذلك على الصعيد الوطني.
ه) ضمان تأهب الحركة للاستجابة عن طريق استخدام أدوات التنسيق والتعاون القائمة بين مكونات الحركة، والتفكير في ما إذا كان يلزم وضع أدوات أخرى، وتوفير قاعدة معارف بخصوص الأدوات الناجحة في مجال التنسيق، والتفكير في نماذج تشغيلية مختلفة تلائم مختلف السياقات.
و) تشجيع الاستجابة التكميلية المحلية والدولية وضمان تنمية القدرات المحلية بشكل متسق ومستدام، بما في ذلك في مجال حشد الموارد وبالانسجام مع خطة توطين العمل الإنساني.

ز) تحسين تكييف الاستجابة للأزمات الكبرى بطريقة تعزز دور الحركة بوصفها مستجيبا عالميا أساسيا.

4- يطلب من الفريق التوجيهي الحالي، بالتشاور الوثيق مع الجمعيات الوطنية كما يجري تفصيله في المادة 5 أدناه، أن يواصل توجيه العملية ومراقبتها، وضمان مساهمة الحركة بأسرها في العملية وتبنيها لها، وأن يرفع تقارير منتظمة إلى اللجنة الدائمة وكل مكونات الحركة حول التقدم المحرز.

5- يطلب المشاركة المتزايدة لكل مكونات الحركة، وبالأخص الجمعيات الوطنية، في وضع وتنفيذ أنشطة وآليات مرتبطة بالأولويات المذكورة أعلاه، ولذا يدعو إلى إنشاء فريق مرجعي من الجمعيات الوطنية يكون مكلفا بتقديم المشورة للفريق التوجيهي ودعمه بانتظام حول الاتجاه العام لمبادرة تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم 2 RCCM 2.0 والتشجيع على تنفيذ المبادرة والدعوة إليها.

6- يوصي بإنشاء خلية تشغيلية بخصوص تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم 2 ترفع تقاريرها إلى الفريق التوجيهي وتضم موظفين من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية وتكون مسؤولة عن توجيه عملية تنفيذ كل مكونات الحركة لهذا القرار.

7- يرحب بتطبيق الأولويات الجديدة لمدة أربع سنوات لكي يتاح بيان النتائج بشكل أوضح، وأن يعرض تقرير مرحلي مفصل على اجتماع مجلس المندوبين في 2021.